اجرة وهو كذلك كما في القرافي من قال قوله غير معدم التاقيت فلا يشترط هنا بل يشترط هنا ذكر التاقيت قال قوله فلا يشترط اي لا يشترط ذكره في هذه الصيغة قال قوله وجعل المطلق الخ راجع لقوله فلا يشترط قال قوله هذا شروع في التصريح انه ليس متعلقا بشيء من اركانها وليس كذلك بل هو متعلق بالعمل فتامل قال قوله الاول بالرفع مبتدا اخبره عمل الخ قوله وتعريش للعنب الخ عبارة سم ويتبع الوفي تعريش العنب ووضع الشوك على رؤس الجدار وسد الثلم اليسيرة التي تتفق في الجدار قوله وهو اي التعريش ان ينصب الخ قوله وبظلها اي يربطها بالحبال ولو عبر بهذا لكان اولى قال قوله وفي البيدر اي الجرن قوله لقوله ع اي قوله قوله حفظ الاصول اي اصول الثمر وهي الشجر قوله والدوالب اي نصبه وكذا الالة اما اذا ارادها فعلى العامل قال قوله على رب المال فلو شرط ما على احدهما على الاخر بطل العقد كما ذكر الثمر انقاقا وان عمل احدهما ما على الاخر بغير اذنه لم يستحق شيا او باذنه استحق الاجر والفرق بينه وبين عدم وجوبها فيما اذا قال افعل ولم يعين ان هذا تابع لعمل تجب فيه الاجرة بخلاف قوله اعمل ولم يبين شيا فيهما قوله بالظهور اي ظهور الثمرة والظاهر منهما الصحة ض والمعتمد البطلان فرع لو لم يثمر الشجر او تلف الثمر بافة او غصب لم تنفسخ المساقاة هـ ويلزم العامل اتمام العمل وليس له على المالك هـ عباب والقثاء هو الخيار وشماما يجمع بينهما وفي الرهوني وهو الساعد وجمان او جمانا كما قال شيخ مشايخنا انه للمالك واعتمده كلهم ر وسم تتمة قوله كالاجارة اي قياسا على الاجارة والجامع ان كلا منهما معقد على منفعة وعمل مع بقاء العين بعوض قوله قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه ش المنهج قوله وتبرع غيره من مالك او غيره بالعمل بنفسه او بماله قوله بقي حق العامل قال الامام وهو محتمل لانه استحقاق بغير عمل وان عجاب نزلوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين رهوني قوله وتعذر احضارهم بالحجر قطعا على ثبوت وقوله من ماله متعلق بالتبرع قوله والنشاي بكسر النون والمدينة الى انشا المعروف ببريط مصر قوله ليقلعن المالك

المالك من الفسخ اي فيتخير بين ان يفسخ او يعمل بل رجوع قال قوله نعم ان تعذر التراوه اي اذا كانت المساقاة في الذمة حلبي قوله بانكارها الخ فان لم يشهد كما ذكر فله رجوع له وان لم يمكنه الانكار لعذر نادر فان عجز المالك عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل اجرة عمله وان ظهرت فله فسخ وهي لهما ش المنهج وقوله فله الفسخ وللعامل اجرة عليه فيه انه لم يقع العمل مسلما ولم يظهر اثره على المحل هـ حلبي قوله المساقي في ذمته الخ وخرج به المساقاة على عينه فتنفسخ بموته كالاجير المعين ش المنهج قوله ويسلم له المشروط بالبنا للمفعول والمشروط نائب الفاعل وعلى هذا لو كان الثمر قد ظهر ولم يبد صلاحه وبقي من اعمال المساقاة شيء ينبغي ان يستحق الوارث نصف الثمرة ان كان النصف مشتركا وانما يستحق بالقسط بعد اعتبار ما بقي من المدة ع اي فاذا مضى ثلث المدة مثلا استحق ثلث المشروط له وخرج بقوله لو كان الثمر قد ظهر ما اذا مات قبل الظهور فظاهر انه لا يستحق وان لم يشا قوله ولا يلزمه بل يمكن المالك من الفسخ هـ والوارث اجرة عمله مورثه هـ سلطان قوله لا يحصل بعمله اي وهو العهد فصل في الجعالة بثلثيث الجيم كما ذكر الشارح قوله تمليك الخ خرج عقد النكاح لان لا تملك به المنفعة وانما يملك به الانتفاع حلبي ثم اشتهرت في العقد ر قوله ظاهره قيد بذلك لانه قد يتبين عدم وجوبها كما اذا خرج به الدابة المستاجر قبل مضي مدة لها اجرة موجودي وعبارة الحلبي قوله ظاهره اي ولو بحسب حقيقة الامر بعد تمام المدة حلبي قوله انما الحاجة بل الضرورة قوله كما جوز بيع الاعيان اي لينتفع بها مشتريها لو ذلك قوله وكلا الرفع ما امكن اي كل شيء بحسبه قوله منفعة الخ جملة ما ذكر من القيود ثمانية عيس انه لم يذكر محترز قوله والاباحة قوله ولعله بناه على انهما قيد واحد لان كلا منهما فان ما يقبل البول لا يكون حلالا الذاته قوله منفعتها اي فالفرق بينه اضافة الاجارة للعين كما في المثال الاول او للمنفعة كما في الثاني لوضوح المراد قوله كلمة لا تتعب اي وان وجبت السلعة قال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)